ان يعطي الرجل شيأ من ماله لاخر ليثيبه عليه وهي عقد معاوضة
بعوض مجهول وحكمها الجواز واثاب فعل والقيمة مفعول والفاعل مضمر
يعود علي الموهوب له والمعني اما عاوض القيمة عن عين الهبة او
رد هايريد اذا كانت الهبة قايمة لم تفت يد اعليه قوله فان فاتت فعليه
قيمتها وذلك اي الاثابة بالقيمة او رد الهبة ان كان يري بالبنا للمفعول
اي يظن انه اي الواهب اراد بهبته الثواب من الموهوب له يعرف
ذلك بقرائن الاحوال والقسم الثالث من اقسام الهبة لم يذكره
الشيخ وهو مالم يقيد بثواب ولا عدمه ونص عليه في الجلاب بقوله
ومن وهب هبة مطلقا واداعي انه وهبها للثواب نظر في ذلك وحمل
علي العرف فان كان مثله يطلب الثواب علي الهبة صدق مع يمينه
وان كان مثله لايطلب الثواب علي هبته فالقول قول الموهوب له
مع يمينه وان اشكل ذلك واحتمل الوجهين فالقول قوله الواهب مع
يمينه قال في التوضيح فالزمه اليمين سواء شهد العرف بطلب الثواب
ام لا ومن كان له مال اكثر ومعه مال بكره له كراهة تنزيه علي
المشهور ان يهب لبعض ولده ماله كله او جله مالم يقم عليه اولا
الاخرون فيمنعوه من ذلك مخافة ان تعود نفقته عليهم والاصل
فيما ذكر ما في حديث الصحيحين اتقوا الله واعدلوا بين اولادكم
واما اذا وهب له الشيأ اليسير منه اي من ماله فذلك سايغ اي
جايز غير مكروه وقيدنا باليسير لقوله في الجلاب ويكره له ان يهب
ماله كله الا ان يكون يسيرا قلت قال في النوادر وقد فعله الصديق
رضي الله عنه وبه قال عمر وعثمان رضي الله عنهما واكد اليكره له ان
يقسم ماله بين اولاده الذكور والاناث بالسوية اما اذا قسمه بينهم
علي قدر مواريثهم فذلك جايز واما سر ان يتصدق علي الفقر

بماله

قوله ذوي
اي يظن ذلك
لتغير بين الاحوال كما
يختلف طبة العني للتغير
او صلاح او علم فلا يصدق في
قصده الثواب في واحد منهم
لان الناس لا يظنون في ذلك
الثواب اه عدوي

فصل

الهبة لغة اسم للموهوب فيجمع

بماله وكله لله عزوجل وهذا ايضا مقيد بما اذا لم يمنعه ولده من
ذلك مخافة ان تعود عليهم النفقة ومقيد ايضا بما لم يمرض والمشهور
ماذكر ان التصدق بجميع المال جايز بشرطه لكن الافضل ان يتصدق
بما فضل عن مونته ومن وهب هبة لغير الثواب فلم يحزها
الموهوب له حتي مرض الواهب مرضا مخوفا او فلس فليس له
اي للموهوب له حينيذ اي حين مرض الواهب او فلس قبضها
اي الهبة ومثلها الصدقة والحبس وقيدنا الهبة بغير الثواب
لقول الجلاب ومن وهب هبة للثواب فمات قبل دفع الهبة فهي
صحيحة جايزة لازمة وليست كتاجر هبة الثواب الي حياة
ولو مات الموهوب اي الذي وهب له وكان حرا قبل قبض الهبة
كان لورثته القيام بها اي الهبة علي الواهب الصحيح غير المفلس
قبل موتهم قبل موته اولم يقبل وقيدنا بالحر احترازا من العبد فان
القيام في ذلك لسيده وقيدنا الواهب بالصحيح احترازا من
المريض ثم انتقل يتكلم علي الحبس بضم الحاء وسكون
الموحدة وهو بمعني الوقف وهو اعظم نافع علي سبيل التابيد
وحكمه الجواز عند الايمة الاربعة علي ما نقل ك ثم اختلفوا اهل يلزم
من غير ان يتصل به حكم حاكم او يخرج مخرج الوصايا فقال مالك
والشافعي واحمد يصح بغير هذين الوصفين ويلزم وقال ابو حنيفة
لايصح الا باحد هما انتهي ونقل بهرام عن ابي حنيفة واصحابه منع
لزوم الوقف وعن الجمهور الجواز قال وهو الصحيح والذي راينا في كتب
الحنفية الجواز قال الاصل في جوازه انه صلي الله عليه وسلم حبس
من الصحابة دورا وحوايط وله اركان اربعة الواقف وما يكون

قوله علي سبيل التابيد لتوقع الشراء عرفة
في قوله علي سبيل التابيد وهو ضعيف
والمعتمد انه يجوز من غير تابيد كما اذا قال
اوقفت هذا جامعا الي مدة عشرين او نحو ذلك جايز
اصنعه وكالة او غير فلك جايز كما قرر بعضهم

Copyright © King Saud University